

## الفهرس

الإهداء .....	
7 .....	
9 .....	- كلمة حق -
13 .....	المقدمة .....
15 .....	أهمية البحث .....
17 .....	إشكالية البحث .....
17 .....	نطاق البحث .....
18 .....	منهجية البحث وخطته .....
20 .....	تنوية .....
23 .....	الفصل الأول: مميزات النظام الفدرالي العراقي .....
23 .....	تمهيد وتقسيم .....
25 .....	المبحث الأول: التعريف بالنظام الفدرالي ومبادئه .....
25 .....	تمهيد وتقسيم .....
26 .....	المطلب الأول: تعريف النظام الفدرالي وبعض المصطلحات .....
26 .....	المقاربة .....
26 .....	أولاً: أسباب تعدد المصطلحات .....

ثانياً: تعريف الفدرالية ..... 28	
ثالثاً: تعريف بعض المصطلحات المقاربة للفدرالية ..... 33	
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للنظام الفدرالي ..... 35	
أولاً: مبدأ الاستقلال الذاتي ..... 37	
ثانياً: مبدأ المشاركة ..... 48	
ثالثاً: مبدأ وحدة الدولة الاتحادية ..... 52	
المبحث الثاني: الخصائص المميزة للنظام الفدرالي العراقي ..... 57	
تمهيد وتقسيم ..... 57	
المطلب الأول: تقسيم السلطة بين أكثر من مستوى للحكم ..... 58	
أولاً: عدد مستويات الحكم في النظام الفدرالي ..... 58	
ثانياً: شروط تقسيم السلطة في النظام الفدرالي ..... 61	
ثالثاً: تقييم موقف النظام الفدرالي العراقي بشأن تقسيم السلطة ..... 66	
المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة للسلطة التشريعية الفدرالية ..... 68	
أولاً: نوع التمثيل في المجالس الثانية ..... 69	
ثانياً: طريقة اختيار أعضاء المجالس الثانية ..... 70	
ثالثاً: السلطات الممنوحة للمجالس الثانية ..... 71	
رابعاً: تقييم موقف الدستور العراقي بخصوص المجالس الثانية ..... 72	
المطلب الثالث: وجود قضاء دستوري بجانب القضاء العادي ..... 75	

المطلب الرابع: الطبيعة الخاصة للدستور الفدرالي ..... 76	76
أولاً: تدوين الدستور الفدرالي ..... 77	77
ثانياً: سمو الدستور الفدرالي ..... 79	79
الفصل الثاني: استقلال السلطة القضائية في النظام الفدرالي العراقي والأنظمة الفدرالية المقارنة ..... 85	85
تمهيد وتقسيم ..... 85	85
المبحث الأول: مفهوم وأهمية استقلال السلطة القضائية وإقراره في النظام الفدرالي العراقي ..... 87	87
تمهيد وتقسيم ..... 87	87
المطلب الأول: مضمون استقلال القضاء ..... 88	88
أولاً: معنى استقلال القضاء ..... 88	88
ثانياً: استقلال القضاء واستقلال السلطة القضائية ..... 89	89
المطلب الثاني: أهمية استقلال السلطة القضائية ..... 96	96
أولاً: ضمان سيادة حكم القانون ..... 97	97
ثانياً: صيانة حقوق الإنسان وحرياته ..... 98	98
ثالثاً: أهمية القضاء المستقل في ترسیخ النظام الفدرالي ..... 100	100
المطلب الثالث: إقرار مبدأ استقلال السلطة القضائية في النظام الفدرالي العراقي ..... 103	103
أولاً: إقرار المبدأ في قانون إدارة الدولة لعام 2004 ..... 103	103
ثانياً: إقرار المبدأ في ظل الدستور العراقي الاتحادي لعام 2005 ..... 2005	2005

107	ثالثاً: إقرار المبدأ في إقليم كوردستان
109	المبحث الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات كأساس لاستقلال السلطة القضائية ..... 109
109	تمهيد وتقسيم ..... 109
110	المطلب الأول: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ..... 110
112	المطلب الثاني: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات وتطوره ..... 112
113	أولاً: مبدأ الفصل بين السلطات عند (جون لوك) ..... 113
118	ثانياً: مبدأ الفصل بين السلطات عند (مونتسكيو) ..... 118
121	ثالثاً: المفهوم المعاصر لمبدأ الفصل بين السلطات ..... 121
126	المطلب الثالث: تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة الفدرالية ..... 126
126	أولاً: تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات عند وضع الدستور الأمريكي ..... 126
129	ثانياً: تطبيق المبدأ في الأنظمة الفدرالية المقارنة ..... 129
137	ثالثاً: تطبيق المبدأ في النظام الفدرالي العراقي ..... 137
139	<b>المبحث الثالث: ضمانات استقلال السلطة القضائية</b> ومظاهره ..... 139
139	تمهيد وتقسيم ..... 139
140	المطلب الأول: استقلال السلطة القضائية في شؤون تعين القضاة وعزلهم ..... 140
141	أولاً: بالنسبة لاختيار القضاة ..... 141

ثانياً: بالنسبة لعزل القضاة ..... 150	
المطلب الثاني: الاستقلال الإداري للسلطة القضائية ..... 154	
أولاً: تكوين الهيئات القضائية المشرفة ..... 155	
ثانياً: اختصاصات الهيئات القضائية المشرفة ..... 155	
المطلب الثالث: الاستقلال المالي للسلطة القضائية ..... 160	
أولاً: الميزانية المستقلة للسلطة القضائية ..... 161	
ثانياً: توفير مستوى معاishi معقول للقضاة ..... 163	
<b>الفصل الثالث: تكوين السلطة القضائية في الأنظمة الفدرالية</b>	
المقارنة ..... 171	
تمهيد وتقسيم ..... 171	
<b>المبحث الأول: التكوين المزدوج للسلطة القضائية</b> ..... 173	
تمهيد وتقسيم ..... 173	
<b>المطلب الأول: الازدواجية شبه المطلقة في تكوين السلطة القضائية</b> ..... 174	
أولاً: نموذج الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين السلطة القضائية ..... 175	
ثانياً: النموذج الفدرالي الأثيوبي في تكوين السلطة القضائية ..... 185	
ثالثاً: النموذج الفدرالي السوداني في تكوين السلطة القضائية ..... 191	
<b>المطلب الثاني: الازدواجية النسبية في تكوين السلطة القضائية</b> ..... 197	

أولاً: النموذج الفدرالي الأسترالي في تكوين السلطة القضائية .....	197
ثانياً: النموذج الفدرالي الكندي في تكوين السلطة القضائية .....	205
المبحث الثاني: التكوين الموحد للسلطة القضائية في النظام الفدرالي .....	217
تمهيد وتقسيم .....	217
المطلب الأول: النموذج الفدرالي الألماني في تكوين السلطة القضائية .....	218
أولاً: تشكيل المحاكم في النظام القضائي الألماني .....	219
ثانياً: مظاهر وحدة النظام القضائي في ألمانيا الاتحادية ..	227
المطلب الثاني: النموذج الفدرالي البلجيكي في تكوين السلطة القضائية .....	229
أولاً: التشكيلات القضائية في بلجيكا الفدرالية .....	232
تكوين المحكمة الدستورية البلجيكية .....	241
ثانياً: المظاهر البارزة لوحدة النظام القضائي في بلجيكا الفدرالية .....	243
المطلب الثالث: النموذج الفدرالي الأسباني في تكوين السلطة القضائية .....	245
أولاً: القضاء العادي في إسبانيا الفدرالية .....	247
ثالثاً: هيئة الإشراف الإداري للقضاء الأسباني .....	252

المطلب الرابع: تقييم التكوين الموحد للسلطة القضائية في	
النظام الفدرالي ..... 254	
أولاً: محسن التكوين الموحد ..... 254	
ثانياً: مساوى التكوين الموحد وسلبياته ..... 257	
<b>الفصل الرابع: تكوين السلطة القضائية في النظام الفدرالي العراقي ..... 263</b>	
تمهيد وتقسيم: ..... 263	
<b>المبحث الأول: تكوين السلطة القضائية الاتحادية في العراق .. 267</b>	
المطلب الأول: القضاء العادي في العراق الفدرالي ..... 268	
أولاً: محاكم الدرجة الأولى الاتحادية ..... 270	
ثانياً: محاكم الاستئناف الاتحادية ..... 275	
ثالثاً: محكمة التمييز الاتحادية ..... 276	
<b>المطلب الثاني: القضاء الدستوري الاتحادي ..... 280</b>	
أولاً: تكوين المحكمة الاتحادية العليا في ظل قانون إدارة	
الدولة ..... 280	
ثانياً: تكوين المحكمة الاتحادية العليا في ظل الدستور	
ال دائم ..... 285	
أولاً - بالنسبة لتحديد عدد الأعضاء ..... 290	
ثانياً - بالنسبة لاختيار وتعيين الأعضاء ..... 291	
ثالثاً - بالنسبة لعضوية خبراء الفقه الإسلامي وفقهاe	
القانون ..... 293	

رأينا في الموضوع ..... 296	
المطلب الثالث: الهيئة المشرفة إداريا على السلطة القضائية ..... 303	
الاتحادية ..... 303	
أولاً: نبذة عن نشأة مجلس القضاء ..... 303	
ثانياً: مجلس القضاء بموجب أمر إعادة تشكيله ..... 305	
ثالثاً: مجلس القضاء في ظل قانون إدارة الدولة لعام ..... 309	2004
رابعاً: مجلس القضاء الأعلى في ظل الدستور العراقي ..... 312	
الدائم لسنة 2005 ..... 312	
خامساً: مجلس القضاء الأعلى بموجب قانونه الحالي رقم ..... 317	(112) لسنة 2012
المطلب الرابع: الهيئات الأخرى الداخلة ضمن السلطة ..... 319	
القضائية الاتحادية ..... 319	
أولاً: جهاز الإدعاء العام الاتحادي ..... 319	
ثانياً: هيئة الإشراف القضائي الاتحادية ..... 321	
ثالثاً: المحكمة الجنائية العراقية العليا ..... 322	
المبحث الثاني: تكوين السلطة القضائية في إقليم كوردستان ..... 331	
تمهيد وتقسيم ..... 331	
المطلب الأول: القضاء العادي في إقليم كوردستان ..... 334	
أولاً: محاكم الدرجة الأولى في الإقليم ..... 336	
ثانياً: محاكم الدرجة المتوسطة في الإقليم ..... 336	

ثالثاً: قمة الهرم القضائي العادي في الإقليم ..... 337	
المطلب الثاني: القضاء الدستوري في إقليم كوردستان ..... 341	
أولاً: موقف قانون السلطة القضائية من القضاء ..... 341	
الدستوري ..... 341	
ثانياً: القضاء الدستوري بموجب مشروع دستور إقليم ..... 344	
كوردستان لعام 2008 ..... 344	
المطلب الثالث: الهيئة المشرفة إدارياً على السلطة القضائية ..... 346	
لإقليم كوردستان ..... 346	
أولاً: الإشراف الإداري على السلطة القضائية في ظل ..... 347	
القانون القديم ..... 347	
ثانياً: الإشراف الإداري على السلطة القضائية في ظل ..... 353	
القانون الجديد ..... 353	
المطلب الرابع: وضع جهاز الادعاء العام في السلطة القضائية ..... 365	
لإقليم كوردستان ..... 365	
أولاً: مظاهر ارتباط جهاز الادعاء العام بوزارة العدل ..... 366	
ثانياً: مظاهر ارتباط جهاز الادعاء العام بمجلس القضاء ..... 367	
ثالثاً: رأينا بشأن وضع جهاز الادعاء العام ..... 370	
المطلب الخامس: مظاهر الاستقلال القضائي لإقليم ..... 372	
كوردستان ..... 372	
أولاً: الأساس الدستوري لاستقلال السلطة القضائية في ..... 373	
الإقليم ..... 373	

ثانياً: المظاهر التفصيلية لاستقلال السلطة القضائية في 378 .....	الإقليم
الفصل الخامس: اختصاصات السلطة القضائية المتعلقة بالنظام 383 .....	الفدرالي
383 .....	تمهيد وتقسيم
387 .....	المبحث الأول: تفسير الدستور الاتحادي
387 .....	تمهيد وتقسيم
388 .....	المطلب الأول: مفهوم التفسير الدستوري وأهميته ..
388 .....	أولاً: مفهوم التفسير وتعريفه ..
389 .....	ثانياً: أهمية التفسير الدستوري ..
392 .....	ثالثاً: الجهة المختصة بتفسير الدستور ..
397 .....	المطلب الثاني: تفسير الدستور في بعض الأنظمة الفدرالية ...
398 .....	أولاً: التفسير الدستوري في النظام الفدرالي للولايات المتحدة ..
406 .....	ثانياً: التفسير الدستوري في النظام الفدرالي الكندي ..
413 ..	المطلب الثالث: تفسير الدستور في النظام الفدرالي العراقي ..
414 ..	أولاً: وضع التفسير الدستوري قبل الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 ..
416 ..	ثانياً: وضع التفسير الدستوري في ظل الدستور الدائم ...
420 ..	(ب) تطبيقات المحكمة الاتحادية العليا للتفسير الدستوري
427 .....	المبحث الثاني: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة ..

تمهيد وتقسيم	427
المطلب الأول: مفهوم الرقابة القضائية وتطورها التاريخي	429
أولاً: مفهوم الرقابة القضائية	429
ثانياً: نشأة الرقابة القضائية وتطورها	435
أولاً/ سمو الدستور الفدرالي	441
ثانياً/ المادة الثالثة من الدستور الفدرالي	442
ثالثاً/ اليمين القانونية للقضاة	442
المطلب الثاني: الموقف الفقهي من الرقابة القضائية	449
أولاً: الموقف الرافض للرقابة القضائية	449
ثانياً: الموقف المؤيد للرقابة القضائية	453
المطلب الثالث: أساليب إسناد الرقابة القضائية في الأنظمة	
الفدرالية المقارنة	459
أولاً: لامركزية الرقابة القضائية	461
ثانياً: مركبة الرقابة القضائية	469
أولاً/ الاختصاصات المختلفة للمحكمة الفدرالية	
السويسرية	471
ثانياً/ نطاق الرقابة القضائية في النظام الفدرالي	
السوissري	472
أولاً/ نطاق سلطة المحكمة الدستورية الرقابية	482
ثانياً/ الجهات التي يحق لها طلب النظر في دستورية التشريعات	483

ثالثاً: مدى إمكانية الجمع بين النظامين .....	484
المطلب الرابع: الرقابة القضائية في النظام الفدرالي العراقي ..	485
أولاً: الرقابة القضائية قبل نفاذ الدستور الاتحادي الدائم .	486
ثانياً: الرقابة القضائية في ظل نفاذ الدستور الاتحادي لعام 2005 .....	489
المبحث الثالث: الفصل في المنازعات بصفة أصلية ..	513
تمهيد وتقسيم .....	513
المطلب الأول: الفصل في المنازعات بين مستويات الحكم ..	514
أولاً: أهمية هذا الاختصاص في الأنظمة الفدرالية ..	515
ثانياً: اختصاص فصل المنازعات البيانية في الأنظمة الفدرالية المقارنة ..	518
ثالثاً: اختصاص فصل المنازعات البيانية لمستويات الحكم في النظام الفدرالي العراقي ..	522
المطلب الثاني: الفصل في تنازع الاختصاص القضائي بين مستويات الحكم وفي القضايا الناشئة عن التشريعات الاتحادية ..	528
أولاً: الفصل في تنازع الاختصاص القضائي بين مستويات الحكم ..	529
ثانياً: الفصل في القضايا الناشئة عن التشريعات الاتحادية ..	535
الخاتمة ..	539
أولاً: الاستنتاجات ..	539

## ثانياً: المقترنات والتوصيات

الملخص

المصادر المعتمدة

أولاً: باللغة العربية

(أ) الكتب

(ب) البحوث والدراسات والمقالات

(ج) الإعلانات والاتفاقيات

(د) الدساتير والقوانين والتشريعات

(هـ) الأحكام والقرارات والأراء الفقهية

ثانياً: باللغة الإنكليزية English Resources

525 ..... A. Books

527 ..... B. Articles, Studies, Researches and Essays

529 ..... C. Constitutions, Laws, Acts

531 ..... D. Declarations, Principles and Judicial Judgments

533 ..... Abstract

535 ..... The Judicial Power In the Iraqi Federal System

537 ..... الفهرس